البورصة السعودية تهبط وسط تراجع النفط وهروب المستثمرين



فقد شهدت البورصة السعودية تراجعًا في جميع القطاعات، مع انخفاض القطاع المالي وسهم الراجحي المصرفي ٪2.1، ما يعكس ضعف الثقة تجاه المؤسسات المالية الكبرى. وبالتوازي، هبط القطاع النفطي مع تراجع سهم أرامكو ٪1، لتؤكد حساسية السوق أمام تقلبات النفط. ولم تسجل باقي القطاعات الحيوية أي أداء إيجابي يُذكر، ما يبرز أن الاقتصاد السعودي لا يزال مرهونًا بأسعار النفط، وأن محاولات التنويع الاقتصادي لم توفر أي حماية أو أداء مستدام للقطاعات غير النفطية.

تقلبات النفط الأخيرة تكشف زيف الشعارات الاقتصادية الرسمية حول التنويع، إذ أن جميع القطاعات تتأثر مباشرة بانخفاض الأسعار، مما يعكس اعتماد الاقتصاد على النفط بشكل شبه كامل. يضاف إليها

الهروب الجماعي للمستثمرين من القطاعات الأساسية ما يشي بأن السوق يعاني من أزمة ثقة عميقة، وأن الإجراءات الاقتصادية الرسمية لم تخلق بيئة مقاومة للصدمات.

وفي ظل هذا الواقع، هل ستتمكن السلطات السعودية من بناء قطاعات اقتصادية حقيقية قادرة على الصمود أمام تقلبات النفط، أم أن هروب المستثمرين أصبح سمة طبيعية لا يمكن معالجتها إلا بتغيير جذري في الاقتصاد المنهك أصلا؟